الحسابات الوطنية للقطاعات المؤسساتية لسنة 2017

أظهرت الحسابات الوطنية للقطاعات المؤسساتية خلال سنة 2017، التي تمثل السلسلة المتكاملة للحسابات غير المالية والمالية حسب سنة الأساس 2007، ما يلي :

- خلقت الشركات المالية وغير المالية 43,4 % من الثروة الوطنية وتمتلك 14,5 % من إجمالي الدخل الوطني المتاح، وتساهم بنسبة 52 % في الادخار الوطني وبنسبة 56 % في الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) ؛
- أنتجت الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر 29,7 % من الثروة الوطنية وتمتلك 62,5 % من إجمالي الدخل الوطني المتاح. كما ساهمت بنسبة 29,3 % في الادخار الوطني وبنسبة 25,6 % في الاستثمار.

تحسنت القدرة الشرائية بـ 2,3 % في سياق يتسم بتباطؤ التضخم.

مساهمة القطاعات المؤسساتية في الناتج الداخلي الإجمالي وإجمالي الدخل الوطني المتاح

سجل الاقتصاد الوطني ناتجا داخليا إجماليا بالقيمة قدره 1 063,3 مليار درهم سنة 2017، مرتفعا بنسبة 4,9 % مقارنة مع سنة 2016.

عرفت مساهمة الشركات المالية وغير المالية (التي تعتبر المنتج الأول للثروة الوطنية) في الناتج الداخلي الإجمالي تحسنا طفيفا منتقلا من 43,1 % سنة 2016 إلى 43,4 % سنة 2017.

أما مساهمة الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر فبلغت 29,7 % في الناتج الداخلي الإجمالي، أي بزيادة 0,4 نقطة مقارنة بالسنة الماضية. بينما بلغت مساهمة الإدارات العمومية 15,4 % في الناتج الداخلي الإجمالي، مسجلة تراجعا طفيفا بـ 0,5 نقطة مقارنة مع سنة 2016 نتيجة ركود الأجور.

وعرف إجمالي الدخل الوطني المتاح بدوره ارتفاعا قدره 4,7 % سنة 2017 ليستقر عند 1 124,8 مليار درهم. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع إجمالي الدخل المتاح للإدارات العمومية بنسبة 6,9 % وللأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر بنسبة 4,2 % وللشركات (المالية وغير المالية) بنسبة 3,2 %.

وهكذا، بلغت مساهمات القطاعات المؤسساتية في إجمالي الدخل الوطني المتاح سنة 2017 :

- 62,5 % بالنسبة للأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر،
- 23 % بالنسبة للإدارات العمومية،
- 14,5 % بالنسبة للشركات (منها 2,3 % تعود للشركات المالية).

إجمالي الدخل المتاح للأسر والقدرة الشرائية

ارتفع إجمالي الدخل المتاح للأسر بنسبة 4,2 % ليبلغ 694,2 مليار درهم سنة 2017. واحتلت مساهمة الأجور الصدارة حيث بلغت حصتها 47,6 %. ومن جهته، شكل الدخل المختلط (بما فيه إجمالي فائض خدمة المسكن) 42,1 % من إجمالي الدخل المتاح للأسر. وساهمت كل من صافي دخول الملكية والتعويضات الاجتماعية وصافي التحويلات الأخرى في حدود 26 %. بينما ساهمت كل من الضرائب على الدخل والثروة والمساهمات الاجتماعية سلبيا بنسبة 15,8 %. وتم تخصيص 88 % من إجمالي الدخل المتاح للأسر لنفقات الاستهلاك النهائي فقد تراجع معدل ادخار الأسر بـ 0,1 نقطة ليبلغ 12,5 % سنة 2017.

بلغ الدخل المتاح للأسر حسب الفرد 19 917 درهما سنة 2017 عوض 19 309 درهم سنة 2016 مرتفعا بنسبة 3,1 %. ونتيجة لتراجع الأثمان عند الاستهلاك سنة 2017 التي سجلت نسبة 0,8 % عوض 1,6 %، تحسنت القدرة الشرائية للأسر بـ 2,3 نقطة.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت ووسائل تمويله

بلغ الادخار الوطني 306,9 مليار درهم سنة 2017 مسجلا تحسنا بـ 6,7 %. ويظهر توزيعه حسب القطاعات المؤسساتية أن الشركات المالية وغير المالية تساهم بنسبة 52 % متبوعة بالأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر بنسبة 29,3 % ثم الإدارات العمومية بنسبة 18,7 %.

وبلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت من جهته 302,2 مليار درهم سنة 2017 منخفضا بـ 0,3 % مقارنة مع سنة 2016. ونظرا الشركات المالية وغير المالية المساهم الأول بـ 56 % في إجمالي تكوين رأس المال الثابت مقابل 57,8 % سنة 2016. في حين عرفت مساهمة الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح ارتفاعا طفيفا منتقلة من 25,2 % إلى 25,6 % ومن 17 % إلى 18,4 % بالنسبة للإدارات العمومية.

إجمالا، بلغت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني 39,6 مليار درهم سنة 2017 وشكلت 3,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 4,3 % سنة من قبل. ويعود سبب انخفاض الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني بشكل رئيسي إلى تخفيف الحاجة التمويلية للإدارات العمومية بمقدار 7,1 مليار درهم بين 2016 و2017، وزيادة القدرة التمويلية للأسر (بما فيها المؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر) بـ 1,3 مليار درهم و للشركات المالية بـ 474 مليون درهم. وبالمقابل عرفت الشركات غير المالية تفاقم حاجتها التمويلية من 53,3 مليار درهم سنة 2016 إلى 58,5 مليار درهم سنة 2017.

تغطية الحاجة إلى التمويل

لا زالت الشركات غير المالية تلجأ إلى القروض البنكية لتغطية حاجاتها إلى التمويل. وهكذا، بلغ صافي تدفقات القروض الممنوحة لهذه الشركات 38,5 مليار درهم سنة 2017 مشكلا 44,5 % من التزاماتها.

وبدوره، عرف الدين الداخلي للإدارات العمومية انخفاضا طفيفا مسجلا تدفقا صافيا قدره 24,4 مليار درهم برسم صافي إصدارات سندات الخزينة لسنة 2017 مقابل 26,2 مليار درهم سنة 2016. بينما سجلت المديونية الخارجية للإدارات العمومية تدفقا صافيا قدره 3,3 مليار درهم مقابل 2,8 مليار درهم السنة الماضية.

وسجلت مديونية الأسر (بما فيها المقاولين الذاتيين) لدى البنوك ارتفاعا منتقلة من 10,6 مليار درهم سنة 2016 إلى 17,6 مليار درهم سنة 2017. وهكذا، عرف صافي تدفق الودائع ارتفاعا ملحوظا منتقلا من 21,2 مليار درهم سنة 2016 إلى 53 مليار درهم سنة 2017.

وتحسنت مساهمة الشركات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني. وهكذا، بلغ صافي تدفق القروض الممنوحة من طرف هذا القطاع 34,6 مليار درهم سنة 2017 عوض 33,9 مليار درهم سنة 2016. وبالموازاة، سجلت الودائع لدى هذه المؤسسات تدفقا صافيا قدره 77,5 مليار درهم مقابل 66,6 مليار درهم السنة المنصرمة.

بعض عناصر جدول الحسابات الاقتصادية المتكاملة

(بمليون درهم)

العمليات	2015	2016	2017
القيمة المضافة بالسعر الأساسي	873 979	894 931	940 605
صافي الضرائب على المنتجات	113 971	118 628	122 692
الناتج الداخلي الإجمالي	**987 950**	**1 013 559**	**1 063 297**
القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات			
الشركات غير المالية	377 132	390 549	413 380
الشركات المالية	46 868	46 119	48 025
الإدارات العمومية	156 774	160 886	163 176
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	293 205	297 377	316 024
عناصر توزيع القيمة المضافة			
الشركات غير المالية			
الأجور	136 999	141 275	148 038
صافي الضرائب الأخرى على الإنتاج	9 212	10 308	9 271
إجمالي فائض الاستغلال	230 921	238 966	256 071
الشركات المالية			
الأجور	15 146	15 882	16 611
صافي الضرائب الأخرى على الإنتاج	941	959	1 026
إجمالي فائض الاستغلال	30 781	29 278	30 388
الإدارات العمومية			
الأجور	139 677	142 587	143 442
صافي الضرائب الأخرى على الإنتاج	486	530	584
إجمالي فائض الاستغلال	16 611	17 769	19 150
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر			
الأجور	20 738	21 222	22 571
صافي الضرائب الأخرى على الإنتاج	502	690	906
إجمالي فائض الاستغلال	271 965	275 465	292 547
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**1 043 299**	**1 074 399**	**1 124 759**
الدخل الوطني الإجمالي المتاح حسب القطاعات			
الشركات غير المالية	130 122	131 891	137 313
الشركات المالية	25 209	25 893	25 483
الإدارات العمومية	227 565	241 875	258 598
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	660 403	674 740	703 365
الادخار الوطني الإجمالي	**284 583**	**287 551**	**306 861**
الادخار الوطني الإجمالي حسب القطاعات			
الشركات غير المالية	130 122	131 891	137 313
الشركات المالية	22 262	22 595	22 226
الإدارات العمومية	37 115	46 231	57 400
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	95 084	86 834	89 922
إجمالي تكوين رأس المال الثابت الوطني	**280 271**	**303 237**	**302 226**
إجمالي تكوين رأس المال الثابت الوطني حسب القطاعات			
الشركات غير المالية	151 399	170 072	165 000
الشركات المالية	3 352	5 282	4 147
الإدارات العمومية	49 348	51 486	55 715
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	76 172	76 397	77 364
الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني	**– 19 706**	**– 43 250**	**– 39 649**
الشركات غير المالية	– 36 168	– 53 306	– 58 510
الشركات المالية	15 489	12 612	13 086
الإدارات العمومية	– 14 994	– 10 631	– 3 530
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	15 967	8 075	9 305

الإيداع القانوني : 2003/0016

المندوبية السامية للتخطيط

إيلو 31-3، قطاع 16، حي الرياض الرباط – المغرب – ص.ب : 178 - 001 10
الهاتف : 04 69 57 37 5 (212)+ – الفاكس : 02 69 57 37 5 (212)+
www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

بناير 2019 - رقم 247

المندوبية السامية للتخطيط

معالم إحصائية

نشرة شهرية

محتوى

الأثمان 1
مؤشرات إقتصادية ومالية 2
وضعية سوق الشغل سنة 2018 3
الحسابات الوطنية للقطاعات المؤسساتية لسنة 2017 4

الأثمان

الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2006)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال شهر دجنبر 2018، انخفاضا بـ 0,7% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الانخفاض عن تراجع الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 1,2% والرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0,4%. بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ارتفاعا بـ 0,1% خلال شهر دجنبر 2018.

وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي السنوي لسنة 2018 ارتفاعا قدره 1,9% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

التطور الشهري للرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك

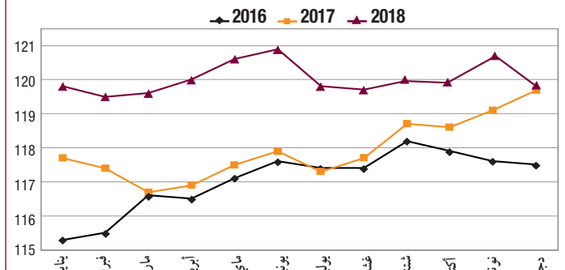

أقسام المواد	الرقم الإستدلالي الشهري نونبر 2018	دجنبر 2018	التغير %	الرقم الإستدلالي السنوي 2017	2018	التغير %
المواد الغذائية	**128,6**	**127,0**	**– 1,2**	**126,6**	**128,3**	**1,3**
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	128,3	126,6	– 1,3	126,8	128,0	0,9
المشروبات الكحولية والتبغ	138,5	138,5	0,0	124,0	138,5	11,7
المواد غير الغذائية	**114,7**	**114,2**	**– 0,4**	**111,8**	**113,8**	**1,8**
الملابس والأحذية	117,7	117,7	0,0	115,7	116,8	1,0
السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	116,7	116,7	0,0	115,3	116,3	0,9
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	111,4	111,4	0,0	109,8	110,9	1,0
الصحة	106,3	106,4	0,1	105,2	105,7	0,5
النقل	113,1	110,5	– 2,3	110,7	112,2	1,4
المواصلات	59,6	59,6	0,0	59,4	59,4	0,0
الترفيه والثقافة	99,7	99,7	0,0	98,7	99,5	0,8
التعليم	153,5	153,5	0,0	146,5	150,1	2,5
مطاعم وفنادق	132,7	132,8	0,1	129,6	132,0	1,9
مواد وخدمات أخرى	123,0	123,0	0,0	115,2	122,7	6,5
الرقم الإستدلالي العام	**120,7**	**119,8**	**– 0,7**	**117,9**	**120,1**	**1,9**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

تطور الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	الرقم الإستدلالي الشهري نونبر 2018	دجنبر 2018	التغير %	الرقم الإستدلالي السنوي 2017	2018	التغير %
أكادير	119,1	118,0	– 0,9	115,8	118,0	1,9
الدار البيضاء	123,9	123,0	– 0,7	120,6	122,8	1,8
فاس	121,6	120,9	– 0,6	118,3	120,9	2,2
القنيطرة	118,6	118,4	– 0,2	116,5	118,5	1,7
مراكش	120,4	119,3	– 0,9	118,3	119,8	1,3
وجدة	118,0	117,2	– 0,7	116,1	118,4	2,0
الرباط	117,5	117,0	– 0,4	115,7	117,1	1,2
تطوان	120,7	119,4	– 1,1	117,9	120,2	2,0
مكناس	122,0	121,8	– 0,2	120,0	121,7	1,4
طنجة	122,1	121,2	– 0,7	120,2	121,8	1,3
العيون	123,3	122,3	– 0,8	118,9	122,1	2,7
الداخلة	122,5	121,6	– 0,7	118,3	121,9	3,0
كلميم	120,4	118,8	– 1,3	116,8	119,4	2,2
سطات	118,3	116,8	– 1,3	117,0	117,7	0,6
آسفي	117,1	115,0	– 1,8	112,8	115,8	2,7
بني ملال	118,2	117,5	– 0,6	116,8	118,1	1,1
الحسيمة	120,0	118,9	– 0,9	118,4	120,3	1,6
المجموع	**120,7**	**119,8**	**– 0,7**	**117,9**	**120,1**	**1,9**

المصدر : مديرية الإحصاء.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك خلال شهر دجنبر 2018 أهم الانخفاضات في آسفي بـ 1,8% وفي كلميم وسطات بـ 1,3% وفي تطوان بـ1,1% وفي أكادير ومراكش والحسيمة بـ 0,9% وفي العيون بـ 0,8%. بينما سجلت أقل الانخفاضات في القنيطرة ومكناس بـ 0,2% وفي الرباط 0,4%.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك أهم الإرتفاعات في الداخلة بـ 3,0% وفي العيون وآسفي بـ 2,7% وفي فاس و كلميم بـ 2,2% وفي وجدة و تطوان بـ 2,0% وفي أكادير بـ 1,9% وفي الدار البيضاء بـ1,8%، بينما سجلت أقل الارتفاعات في سطات بـ 0,6% وفي بني ملال بـ 1,1% وفي الرباط بـ 1,2%.

تطور التغيرات السنوية 2016–2018

السنة	التغير (%) دجنبر/ دجنبر (1)	السنوي (2)
2016	1,8	1,6
2017	1,9	0,7
2018	0,1	1,9

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستدلالي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الإستدلالي السنوي.

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

	الموسم الفلاحي 2017/2016	2018/2017*	التغير %
الفلاحة			
المساحات المزروعة من القطاني (بألف هكتار)			
الفول	131	137	4,6
الجلبانة	37	41	10,8
العدس	43	40	– 7,0
الحمص	43	87	102,3

المصدر : وزارة الفلاحة، الصيد البحري، التنمية القروية والمياه والغابات.

	الوضعية من يناير إلى دجنبر 2017	2018	التغير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيغاواط ساعة)	37 217	37 444	0,6
المعادن			
الإنتاج التجاري للفوسفاط (10^3 طن)	32 843	34 315	4,5
البناء			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	13 791	13 287	– 3,7

المصادر : م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفاط، الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

المبادلات الخارجية

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى دجنبر 2017*	2018*	التغير %
التجارة الخارجية (فاب)			
الصادرات	375 979	404 531	7,6
السلع	208 372	230 016	10,4
الخدمات	167 607	174 515	4,1
منها : الأسفار	72 127	73 196	1,5
الواردات	480 882	520 918	8,3
السلع	384 152	420 602	9,5
الخدمات	96 730	100 316	3,7
الرصيد التجاري	– 104 903	– 116 387	10,9
نسبة التغطية %	78,2	77,7	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	65 898	64 758	– 1,7

المصدر : مكتب الصرف.

السياحة

	الوضعية من يناير إلى دجنبر 2017	2018*	التغير %
الليالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	22 100	23 953	8,4
منها : الليالي السياحة الدولية (بالآلاف)	15 045	16 812	11,7

المصدر : وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي.

الليالي السياحية الدولية (بالآلاف)

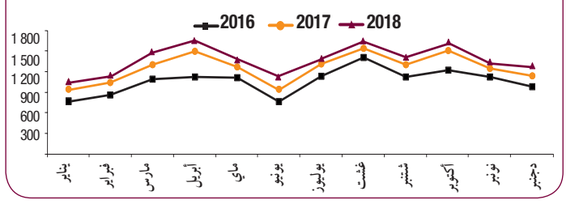

... معطيات غير متوفرة *: معطيات مؤقتة م: معطيات مصححة

المالية العمومية

(بمليون درهم)	2017م	2018*	التغير %
المداخيل العادية	255 135	259 788	1,8
النفقات العادية	206 289	213 206	3,4
الدين العمومي	27 078	27 281	0,8
الإستثمار	67 009	65 658	– 2,0
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	– 18 980	– 22 277	
العجز/الفائض الإجمالي	– 37 143	– 41 353	

المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية.

تطور المداخيل والنفقات (بمليار درهم)

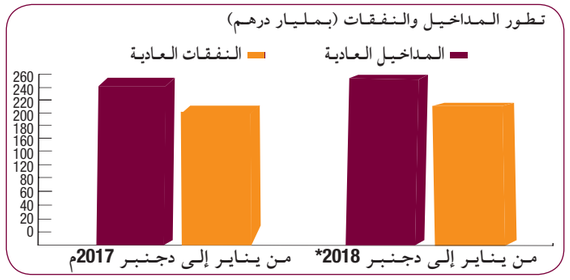

النقد

(بمليون درهم)	2017م	2018*	التغير %
مجمع النقد م3	1 269 097	1 319 703	4,0
مجمعات التوظيفات السائلة	641 984	688 324	7,2
مقابلات المجمع م3 (1)	1 269 097	1 319 703	4,0
ديون للاقتصاد	989 542	1 022 081	3,3
الديون الصافية على الإدارة المركزية	167 783	203 514	21,3
الإحتياطيات الدولية الصافية	240 944	230 949	– 4,1
موارد ذات طابع غير نقدي	201 608	219 485	8,9
مقابلات أخرى للمجمع م3	72 437	82 645	14,1

(1) مجموع المقابلات = الإحتياطيات الدولية الصافية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + ديون للإقتصاد – موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات أخرى للمجمع م 3

المصدر : بنك المغرب.

المجمع النقدي م3 (بمليار درهم)

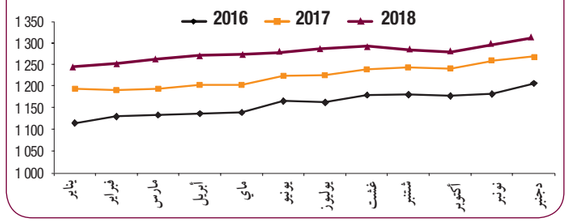

سوق العملة

	2017	2018	التغير %
البورصة			
حجم المعاملات (بمليون درهم)	69 737,59	52 687,85	– 24,4
رسملة البورصة (بمليون درهم)	626 965	582 156	– 7,1
مؤشر مازي	12 388,82	11 364,31	– 8,3
مؤشر مادیکس	10 100,32	9 233,00	– 8,6

الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة	28 دجنبر 2018	25 يناير 2019	التغير %
العدد	450	450	0,0
الأصول الصافية (بمليون درهم)	434 787	439 514	1,1

المصادر : بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وضعية سوق الشغل سنة 2018

ما بين سنتي 2017 و 2018، عرف الاقتصاد الوطني إحداثا صافيا لـ 112 000 منصب شغل، 91 000 بالوسط الحضري و 21 000 بالوسط القروي، مقابل إحداث 86 000 خلال السنة الماضية.
أحدث قطاع «الخدمات» 65 000 منصب شغل وقطاع «الفلاحة والغابة والصيد» 19 000 منصب وقطاع «البناء والأشغال العمومية» 15 000 منصب، وقطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» 13 000 منصب.
وفي هذا السياق، وبانخفاض 25 000 منصب بالوسط الحضري و 23 000 بالوسط القروي، تراجع العدد الإجمالي للعاطلين ما بين الفترتين بـ 48 000 شخص على المستوى الوطني، حيث بلغ 1 168 000 عاطل.
وهكذا انتقل معدل البطالة، ما بين سنتي 2017 و 2018، من 10,2% إلى 9,8% على المستوى الوطني، من 14,7% إلى 14,2% بالوسط الحضري ومن 4% إلى 3,5% بالوسط القروي.
وسجلت أهم الانخفاضات لمعدلات البطالة في صفوف حاملي الشهادات (0,8 – نقطة) والنساء (0,7 – نقطة)، في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة (0,5 – نقطة). في حين سجلت أهم الارتفاعات لدى حاملي شهادات الكليات (0,6+ نقطة) والشباب الحضريين البالغين ما بين 15 و 24 سنة (0,4+ نقطة). ويبقى هذا المعدل مرتفعا في صفوف النساء بـ 14% وحاملي الشهادات بـ 17,1% والشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة بـ 26%.

إحداث صافي لمناصب الشغل مع استمرار تراجع معدلات النشاط والشغل

خلال سنة 2018، تميزت وضعية سوق الشغل باستمرار تراجع معدلات النشاط والشغل.
وقد ارتفع حجم السكان في سن النشاط البالغين 15 سنة فما فوق، مقارنة مع سنة 2017، بوتيرة أعلى (+1,7%) من تلك التي عرفها حجم السكان النشيطين (+0,5%). وبذلك، سجل معدل النشاط انخفاضا، حيث تراجع من 46,7% إلى 46,2% (0,5 – نقطة) ما بين سنتي 2017 و 2018. وتراجع من 42,4% إلى 41,8% بالوسط الحضري (0,6 – نقطة) ومن 54,1% إلى 53,9% بالوسط القروي (0,2 – نقطة). وقد بلغ الفرق بين معدلات النشاط لدى الرجال والنساء حوالي 48,7 نقطة (70,9 % و 22,2 % على التوالي).
وقد ارتفع حجم التشغيل بـ 112 000 منصب شغل، 91 000 منصب بالوسط الحضري و 21 000 بالوسط القروي، مقابل إحداث 86 000 منصب خلال السنة الماضية. واستفاد من هذه المناصب 85 000 من الرجال و 27 000 من النساء.
وحسب نوع الشغل، تم إحداث 126 000 منصب شغل مؤدى عنه، خلال هذه الفترة، 89 000 بالوسط الحضري و 37 000 بالوسط القروي، في حين عرف الشغل غير المؤدى عنه، والذي يتكون أساسا من المساعدين العائليين (98%)، تراجعا بـ 14 000 منصب، نتيجة إحداث 2 000 منصب بالمناطق الحضرية وفقدان 16 000 بالمناطق القروية.
ورغم تزايد حجم التشغيل، فقد عرف معدل الشغل تراجعا من 41,9 % إلى 41,7 % (0,2 – نقطة). كما انخفض هذا المعدل بالوسط الحضري بـ 0,2 نقطة فيماعرف استقرارا بالوسط القروي. وقد بلغ الفرق بين معدلات الشغل لدى الرجال والنساء حوالي 46 نقطة (65 % و 19 % على التوالي).

جميع القطاعات ساهمت في الإحداث الصافي لمناصب الشغل

ما بين سنتي 2017 و 2018، عرف قطاع «الخدمات»، وبإحداث متوسط سنوي قدر بـ 90 000 منصب خلال الفترة 2013-2008 و 35 000 منصب خلال الفترة 2017-2014، إحداثا صافيا لـ 65 000 منصب شغل، 62 000 بالوسط الحضري و 3 000 بالوسط القروي، مسجلا زيادة بـ 1,4 % من حجم التشغيل بهذا القطاع. وقد تم إحداث هذه المناصب أساسا بفروع «التجارة بالتقسيط خارج المحلات التجارية» (34 000 منصب) و«الخدمات الشخصية والمنزلية» (13 000 منصب)، و«المطاعم والفنادق» (12 000 منصب).
وخلال نفس الفترة، أحدث قطاع «الفلاحة والغابة والصيد» 19 000 منصب شغل على المستوى الوطني (15 000 بالوسط القروي و 4 000 بالوسط الحضري، مقابل إحداث 42 000 منصب خلال السنة الماضية وفقدان ما يقارب من 75 000 منصب كمتوسط سنوي ما بين 2015 و 2016.
ومن جهته، أحدث قطاع «البناء والأشغال العمومية»، ماين سنتي 2017 و 2018، 15 000 منصب شغل على المستوى الوطني، 14 000 بالوسط الحضري و 1 000 بالوسط القروي، بعد إحداث 22 000 منصب كمتوسط سنوي خلال الفترة 2017-2015.
كما أحدث قطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية»، من جهته، 13 000 منصب شغل (11 000 بالوسط الحضري و 2 000 بالوسط القروي)، مقابل إحداث في المتوسط السنوي لـ 10 000 منصب خلال الفترة 2015 – 2017. ويعود إحداث هذه المناصب أساسا إلى فرع «صناعة الألبسة» (000 11 منصب).

تراجع للبطالة

بانخفاض قدر بـ 48 000 عاطل، 25 000 بالوسط الحضري و 23 000 بالوسط القروي، تراجع عدد العاطلين، ما بين 2017 و 2018، من 216 000 1 إلى 168 000 1 عاطل. وعليه انتقل معدل البطالة من 10,2 % إلى 9,8 % على المستوى الوطني من 14,7 % إلى 14,2 % بالوسط الحضري ومن 4 % إلى 3,5 % بالوسط القروي.
وقد سجلت أهم الانخفاضات في معدلات البطالة في صفوف الأشخاص اللذين يتوفون على شهادة (0,8 – نقطة) والنساء (0,7 – نقطة) والشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة (0,5 – نقطة). وفي المقابل سجلت أهم الارتفاعات في صفوف الأشخاص الحاصلين على شهادات جامعية (0,6+ نقطة) والشباب الحضريين المتراوحة أعمارهم ماين 15 و 24 سنة (0,4+ نقطة).
ويبقى معدل البطالة مرتفعا نسبيا في صفوف النساء (14 % مقابل 8,4 % لدى الرجال) ولدى الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة (26 % مقابل 7,2 % لدى الأشخاص البالغين من العمر 25 سنة فما فوق)، ولدى حاملي الشهادات (17,1 % مقابل 3,5 % لدى الأشخاص اللذين لا يتوفون على أية شهادة).

بطالة مرتفعة في صفوف حاملي شهادات التكوين المهني

يفوق معدل بطالة الأشخاص الحاصلين على شهادة التكوين المهني (23,3 %) المعدل لدى حاملي شهادات التعليم العام (15,4 %) وكذا المعدل المسجل لدى مجموع حاملي الشهادات البالغين من العمر 15 سنة فما فوق (17,1 %). كما أن هذا المعدل يبقى مرتفعا بشكل واضح لدى النساء (34,2 %) مقارنة مع الرجال (19,1 %) ولدى الأشخاص القاطنين بالوسط الحضري (23,7 %) مقارنة مع الأشخاص القاطنين بالوسط القروي (18,1 %). وضمن هذه الفئة، تبقى فئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة أكثر عرضة للبطالة بمعدل يقدر بـ 41,6 % (49,3 % بالنسبة للنساء و 37,7 % بالنسبة للرجال). كما أن معدل البطالة بلغ 13,9 % لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة و 2,8 % لدى الأشخاص البالغين من العمر 45 سنة فما فوق.

بطالة طويلة الأمد ونهم الأشخاص الباحثين عن أول شغل

ما يقارب 6 عاطلين من بين كل 10 (57,9 %) لم يسبق لهم أن اشتغلوا (51,8 % بالنسبة للرجال و 69,1 % بالنسبة للنساء). كما أن ثلثي العاطلين (67,6 %) تعادل أو تفوق مدة بطالتهم السنة (63,5 % بالنسبة للرجال و 75,4 % بالنسبة للنساء). ومن جهة أخرى، فإن 30,4 % من العاطلين هم في وضعية بطالة نتيجة الطرد من الشغل (24,3 %) أو توقف نشاط المؤسسة المشغلة (6,1 %).
وما يقارب 7,2 % من العاطلين، أي 000 84 شخص سنة 2018، يئسوا من البحث الفعلي عن العمل مقابل 7 % سنة قبل ذلك. كما أن 87 % منهم هم حضريون و 52 % نساء و 53 % شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة و 81 % حاصلون على شهادة.

وضعية سوق الشغل على المستوى الجهوي

تضم خمس جهات من المملكة 72,4 %، من مجموع السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق. وتأتي جهة الدار البيضاء-سطات في المركز الأول بنسبة 22,4 % من مجموع النشيطين، متبوعة بجهة مراكش-آسفي (14 %)، والرباط-سلا-القنيطرة (13,4 %)، وجهة فاس-مكناس (11,5 %) وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (11,1 %).
وتسجل أربع جهات معدلات نشاط تفوق المعدل الوطني (46,2 %) : ويتعلق الأمر بجهة الداخلة-واد الذهب (69,4 %) وجهة الدارالبيضاء-سطات (49,8 %) ومراكش-آسفي (48,6 %) وطنجة-تطوان-الحسيمة (46,7 %). بالمقابل، سجلت أدنى المعدلات بجهتي درعة-تافيلالت (41,3 %) والعيون-الساقية الحمراء (41,5 %).
فيما يتعلق بالإحداث الصافي لمناصب الشغل، فإن ثلاث جهات ساهمت في إحداث ما يقارب ثلاث أرباع هذه المناصب (74,1 %). ويتعلق الأمر بجهة مراكش-آسفي بـ 000 38 منصب، متبوعة بجهة الدار البيضاء-سطات (000 28 منصب) وجهة درعة-تافيلالت (000 17 منصب). وفي المقابل، عرفت كل من جهتي بني ملال-خنيفرة والداخلة واد الذهب فقدان لمناصب شغل، بلغت على التوالي 000 8 و 000 5 منصب.
أما فيما يتعلق بالبطالة، فإن 73,3 % من العاطلين يتمركزون بخمس جهات من المملكة، وفي مقدمتها جهة الدار البيضاء-سطات بـ 24,6 % من العاطلين، متبوعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (16,6 %) والجهة الشرقية (11,2 %) وجهة فاس-مكناس (11 %) وجهة مراكش-آسفي (10 %).
وسجلت أعلى مستويات البطالة بكل من جهة كلميم-واد نون (18,9 %) والجهة الشرقية (16,3 %). وبحدة أقل، فإن أربع جهات أخرى تفوق المعدل الوطني (9,8 %)، ويتعلق الأمر بجهات العيون-الساقية الحمراء (13,5 %) والرباط-سلا-القنيطرة (11,8 %) والدار البيضاء-سطات (10,6 %) وسوس-ماسة (10 %). بالمقابل، سجلت أدنى مستويات البطالة بجهتي بني ملال-خنيفرة ومراكش-آسفي، بـ 5,4 و 5,9 % على التوالي.

المؤشرات السنوية للنشاط والشغل والبطالة حسب وسط الإقامة (1)

(الأرقام بالآلاف والمعدلات بـ %)

المؤشرات	سنة 2017 حضري	قروي	المجموع	سنة 2018 حضري	قروي	المجموع
النشاط والتشغيل (15 سنة فأكثر)						
السكان في سن النشاط	**16 244**	**9 289**	**25 533**	**16 630**	**9 320**	**25 950**
السكان النشيطون (بالآلاف)	**6 887**	**5 028**	**11 915**	**6 953**	**5 026**	**11 979**
نسبة الإنات ضمن السكان النشيطين (%)	22,3	27,3	24,4	22,2	27,4	24,4
معدل النشاط	**42,4**	**54,1**	**46,7**	**41,8**	**53,9**	**46,2**
— حسب الجنس :						
• ذكور	67,6	78,4	71,6	66,9	77,9	70,9
• إناث	18,4	29,6	22,4	18,1	29,7	22,2
— حسب السن :						
• 15–24 سنة	22,9	36,2	28,2	21,7	35,6	27,3
• 25–34 سنة	58,9	63,0	60,4	58,4	63,2	60,1
• 35–44 سنة	58,0	67,6	61,3	57,1	67,5	60,7
• 45 سنة فأكثر	35,9	55,2	42,7	35,5	55,0	42,3
— حسب الشهادة :						
• بدون شهادة	36,7	56,7	46,5	35,8	56,3	45,7
• حاصل على شهادة	47,1	48,1	47,3	46,5	47,6	46,8
السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)	**5 872**	**4 827**	**10 699**	**5 963**	**4 848**	**10 811**
نسبة الإناث ضمن السكان النشيطين المشتغلين (%)	19,6	27,5	23,2	19,6	27,7	23,2
معدل الشغل	**36,1**	**52,0**	**41,9**	**35,9**	**52,0**	**41,7**
نسبة الشغل المؤدى عنه ضمن الشغل الكلي، منها :	97,0	66,5	83,2	97,0	67,0	83,5
• العمل المستأجر	67,7	43,0	58,8	67,2	42,8	58,4
• الشغل الذاتي	32,1	56,9	41,0	32,8	57,2	41,6
البطالة						
السكان النشيطون العاطلون (بالآلاف)	**1 015**	**201**	**1 216**	**990**	**178**	**1 168**
نسبة الإناث ضمن السكان النشيطين العاطلين (%)	37,9	20,9	35,1	37,9	19,0	35,1
معدل البطالة (%)	**14,7**	**4,0**	**10,2**	**14,2**	**3,5**	**9,8**
— حسب الجنس :						
• ذكور	11,8	4,3	8,8	11,4	3,9	8,4
• إناث	25,0	3,1	14,7	24,3	2,5	14,0
— حسب السن						
• 15–24 سنة	42,8	11,4	26,5	43,2	10,4	26,0
• 25–34 سنة	21,6	5,0	15,4	21,2	4,5	15,1
• 35–44 سنة	7,0	1,9	5,1	6,6	1,6	4,7
• 45 سنة فأكثر	3,7	0,9	2,5	3,7	0,9	2,4
— حسب الشهادة :						
• بدون شهادة	6,7	1,9	3,8	6,2	1,6	3,5
• حاصل على شهادة	19,6	10,7	17,9	19,1	9,8	17,1

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، (البحث الوطني حول التشغيل).

(1) *بالنسبة للتعاريف والمصطلحات والمؤشرات المستعملة، أنظر المعجم على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط http:/www.hcp.ma*